موضوع اليوم العالمي للبحر لفترة السنتين 2026-2027

"من السياسة إلى الممارسة: الدفع قُدُماً بالتميُّز في مجال النقل البحري"

ورقة معلومات أساسية

مقدمة

منذ ما يربو على سبعة عقود، تعمل المنظمة البحرية الدولية على وضع إطار شامل من القواعد البحرية العالمية يتألف من اتفاقيات ومدونات وخطوطاً توجيهية وتوصيات تشمل مجالات السلامة والأمن وحماية البيئة وتسهيل النقل البحري. وتتحقق الفوائد الكاملة لهذا الإطار عن طريق التصديق الواسع النطاق على صكوك المنظمة البحرية الدولية، وتنفيذها على نحو فعَّال وموحَّد، وإنفاذها.

وقد بيَّن مخطط المراجعة للدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية (IMSAS) مراراً وجود ثغرات في التشريعات الوطنية وإنفاذها باعتبار ذلك وجهاً شائعاً من أوجه القصور يقوِّض فعالية اللوائح التنظيمية ويزيد من مخاطر عدم الامتثال والنقل البحري غير المستوفي للمعايير. ولذا، فإن موضوع اليوم العالمي للبحر الذي تحتفل به المنظمة البحرية الدولية لفترة السنتين 2026-2027 ألا وهو "*من السياسة إلى الممارسة: الدفع قُدُماً بالتميُّز في مجال النقل البحري*" – موضوع حسن التوقيت وعاجل في آن واحد. ويوجِّه هذا الموضوع الاهتمام العالمي إلى تحويل السياسات المعتمدة إلى إجراءات ملموسة ونتائج قابلة للقياس، مع تقديم الدعم من خلال تنمية القدرات والتعاون التقني.

واعتباراً من الآن، سيُحدَّد موضوع اليوم العالمي للبحر بصفة ثنائية السنوات (على سبيل المثال، لفترة السنتين 2026-2027) من أجل إمهال الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى مدة أطول لتخطيط الأنشطة المتعلقة بهذا الموضوع والترويج لها ومواءمتها، مما يعزِّز المشاركة ويقوي الأثر.

ويشدّد هذا الموضوع على ثلاث رسائل رئيسية:

- **من السياسة إلى الممارسة:** ضمان تنفيذ القواعد المتفق عليها عالمياً من خلال التشريعات الوطنية، والإنفاذ الفعال، وفي الواقع التشغيلي اليومي على نطاق قطاع النقل البحري بأكمله.
- **الدفع قُدُماً:** بناء القدرات على نحو قائم على الاحتياجات، وتقديم التعاون التقني، والتدريب، وتبادل المعارف من أجل الدفع بعجلة التنفيذ.
- **التميُّز في مجال النقل البحري:** السعي إلى أن يكون قطاع النقل البحري على الدوام قطاعاً يتسم بالسلامة والأمن والفعالية ومراعاة البيئة، ويعمل وفقاً لأعلى المعايير الدولية ويتحسن باستمرار.

ويجسِّد ذلك التزام المنظمة البحرية الدولية بمواصلة تطوير قدرة الدول الأعضاء على وضع السياسات موضع التنفيذ، مع الإحاطة بما للمساعدة التقنية من أهمية في تعزيز الثقة في القواعد العالمية التي يُتفَق عليها في إطار المنظمة البحرية الدولية.

وقد كان موضوع اليوم العالمي للبحر لعام 2014 الذي اعتمدته المنظمة البحرية الدولية هو "اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية: التنفيذ الفعَّال". والآن وبعد أكثر من عقد من الزمن، فإن من المناسب التوقيت والمُلّح على حد سواء أن يوجه التركيز من جديد إلى التنفيذ الفعَّال.

التواؤم مع الخطة الاستراتيجية للمنظمة البحرية الدولية وأهداف التنمية المستدامة

يدعم الموضوع المقترح لليوم العالمي للبحر بصورة مباشرة الخطة الاستراتيجية للمنظمة البحرية الدولية (للأعوام 2024-2029) وعلى وجه التحديد التوجه الاستراتيجي 1، *تنفيذ صكوك المنظمة البحرية الدولية مع دعم ذلك من خلال تنمية القدرات*، ويعزّز الأولويات المتعددة المجالات، بما فيها العنصر البشري (التدريب والمهارات) والابتكار (التكنولوجيا والرقمنة) والشراكات (التعاون بين الوكالات والتعاون الإقليمي وفي قطاع النقل البحري).

وتتواءم الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في إطار موضوع اليوم العالمي للبحر تواؤماً وثيقاً مع الأهداف التالية من أهداف التنمية المستدامة (SDGs):

- الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية): من خلال تعزيز الابتكار والبنية التحتية البحرية القادرة على الصمود وذلك عن طريق بناء القدرات.
- الهدف 13 (الإجراءات المتعلقة بالمناخ): من خلال التمكين من تنفيذ تدابير لمكافحة تغيُّر المناخ (مثل جهود المنظمة البحرية الدولية لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة).
- الهدف 14 (الحياة تحت الماء): من خلال دعم إنفاذ الصكوك التي تحمي البيئة البحرية.
- الهدف 17 (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف): من خلال التركيز على التعاون الدولي وتنمية القدرات لتحقيق الامتثال الموحَّد.

من السياسة إلى الممارسة: الركائز الأساسية لفترة السنتين 2026-2027

1. التنفيذ والقدرات والتعاون التقني

يتوقف ضمان التطبيق الموحَّد لصكوك المنظمة البحرية الدولية على القدرة على التنفيذ العملي على الصعيدين الوطني والمحلي. ويشجع موضوع اليوم العالمي للبحر على العمل على تحقيق ما يلي:

- تقديم المساعدة التقنية المحدَّدة الهدف لصياغة التشريعات الوطنية و/أو تحديثها، وإنشاء الأطر الإدارية، وتعزيز الإنفاذ.
- برامج تدريبية للإدارات والموانئ والبحَّارة، بدعم من المراكز الإقليمية والشراكات.
- التعلم من الأقران وتبادل المعارف، والاستفادة من مشاريع المنظمة البحرية الدولية والشبكات العالمية.

2. من السياسة إلى الممارسة من منظور الدول الجزرية الصغيرة النامية/الأقل نمواً

تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً تحديات بحرية فريدة من نوعها في سبيل التنفيذ الفعَّال لصكوك المنظمة البحرية الدولية، منها البُعد الجغرافي، ومحدودية القدرات المؤسسية، والعرضة للتأثر من جراء تغيرات المناخ، والاعتماد الكبير على النقل البحري، والموارد المالية المحدودة.

ويبرز موضوع اليوم العالمي للبحر لفترة السنتين 2026-2027 أهمية كفالة عدم تخلف أي دولة عضو عن الركب في رحلة الانتقال من السياسة إلى الممارسة. ولذا سيظل تقديم الدعم المكيَّف لتلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً أولوية أساسية طوال فترة السنتين. ويشمل ذلك المساعدة في مجال التشريعات، والتدريب وتنمية المهارات، ودعم الرقمنة والنوافذ البحرية الواحدة، والاستعداد لإخلاء النقل البحري من الكربون، وقدرة الموانئ على الصمود، وأطر السلامة والأمن، وتدابير حماية البيئة البحرية.

وخلال فترة السنتين، سيتيح هذا العمل فرصة استراتيجية لإظهار إنجازات "*التحول من السياسة إلى الممارسة*" في سياق الدول الجزرية الصغيرة النامية/الأقل نمواً. وسيكون من المهم إبراز أعمال الدول الأعضاء وإنجازاتها، بدعم من المنظمة البحرية الدولية، من أجل ما يلي:

- إعطاء السياسات والممارسات زخماً على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- توفير منصة موحدة للقادة السياسيين لتوضيح الأولويات والإعلان عن المبادرات الوطنية والإقليمية؛
- تسهيل الالتزامات التي تتعهد بها الجهات المانحة، وإقامة شراكات جديدة، وتوفير التمويل الطويل الأجل للتنفيذ؛
- بناء الثقة وبيان كيفية قيام الدول الجزرية الصغيرة النامية/الأقل نمواً بتفعيل أطر العمل الخاصة بالمنظمة البحرية الدولية من خلال التحسينات الملموسة والعملية.

3. السلامة أولاً من خلال الابتكار

يلزم وضع لوائح قائمة على الأهداف يمكنها التكيُّف بأمان مع التغيرات التكنولوجية السريعة في مجال أنواع الوقود الجديدة والرقمنة والأتمتة. ومواصلةً للبناء على أساس ما تم إنجازه مؤخراً من أعمال، مثل المدونة غير الإلزامية المعنية بسفن السطح المسيَّرة التي تمهِّد السبيل لوضع مدونة إلزامية، وأطر السلامة لأنواع الوقود البديلة والإرشادات في مجال الأمن السيبراني، سيؤدي التركيز على هذا الموضوع إلى تحويل المعايير إلى ممارسات تشغيلية – بما في ذلك التدريب والإشراف وإدارة المخاطر. وسيؤدي الاستعراض الشامل للاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للملاّحين لعام 1978 إلى مواصلة تحسين معايير السلامة وكفالة حصول البحّارة على التدريب والمهارات والكفاءات اللازمة لدمج التقنيات الجديدة دمجاً فعَّالاً في العمليات اليومية على متن السفن.

4. الاستعداد من ناحية اللوائح التنظيمية لإخلاء النقل البحري من الكربون

إثر اعتماد استراتيجية عام 2023 للمنظمة البحرية الدولية بشأن تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة من السفن، ستركِّز الأعمال المقبلة على تنفيذ الاستراتيجية، والتدابير المنصوص عليها حالياً في المرفق VI لاتفاقية ماربول، ووضع المجموعة التالية من تدابير المنظمة البحرية الدولية لتخفيض غازات الدفيئة. ويشمل العمل إقامة إطار واضح لتقييم دورة حياة غازات الدفيئة لأنواع الوقود البديلة، ووضع إطار تنظيمي عملي لأنظمة احتجاز وتخزين الكربون على متن السفن، ونظام متين للإبلاغ بالبيانات (نظام جمع البيانات التابع للمنظمة البحرية الدولية) لكي تقوم السفن بتسجيل استهلاكها السنوي من الوقود. ويجب أن يُوازَن في هذه التطورات بين الأهداف المناخية الطموحة والسلامة وقابلية التنفيذ من الناحية التشغيلية واتساق اللوائح التنظيمية. ويُشدَّد التركيز على الأطر المحايدة من ناحية الوقود والتكنولوجيا، والتعلُّم التدريجي عن طريق التكرار، وتعزيز التنسيق بين اللجان (اللجنة القانونية ولجنة السلامة البحرية ولجنة حماية البيئة البحرية).

5. تعزيز التدابير المتخذة لمكافحة التسجيل الاحتيالي للسفن والاحتيال في مجال النقل البحري

مع تزايد عدد هيئات التسجيل الاحتيالية وحالات التسجيل الاحتيالي – التي غالباً ما تكون البلدان الأقل نمواً أكثر مَنْ يتضرر منها – صار تعزيز الإطار العالمي لتسجيل السفن أمراً ضرورياً. وإن ضمان وجود إجراءات صارمة للعناية الواجبة، وسد الثغرات التنظيمية والتقنية، وتعزيز الشفافية في استخدام مخططات أرقام التعريف الخاصة بالمنظمة البحرية الدولية، هي أمور أساسية في صون مسؤوليات دولة العلم. وسيؤدي تعزيز تبادل البيانات وأدوات التحقق الرقمية وبناء القدرات المحدَّد الهدف إلى دعم الإدارات في كشف الممارسات غير القانونية ومنع إساءة استخدام الأعلام الوطنية. ومن شأن وضع مبادئ مشتركة وإرشادات عملية أن يساعد على ضمان اتساق المعايير لدى هيئات التسجيل، وتقليل فرص إساءة الاستخدام، وتعزيز السلامة والأمن وحماية البيئة في قطاع النقل البحري بأسره.

6. التحسين المستند إلى عمليات المراجعة

أبرزت الجولة الأولى من عمليات المراجعة في إطار مخطط المراجعة للدول الأعضاء (الذي صار إلزامياً منذ عام 2016) أوجه قصور متكررة، وعلى وجه الخصوص الثغرات الموجودة في التشريعات الوطنية المنفِّذة وعملية الإنفاذ. ويشجِّع موضوع اليوم العالمي للبحر، الذي يركِّز على التنفيذ، الدول على الاستفادة من نتائج المراجعة في تحديد الأولويات في مجال الإصلاحات، وتعزيز الإشراف، والاستعداد للجولة الثانية، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بالرصد المستمر وتحديد الأولويات.

7. تسهيل النقل البحري والرقمنة والقدرة على الصمود

يشمل التنفيذ الفعَّال لصكوك المنظمة البحرية الدولية أيضاً متطلبات تسهيل النقل البحري والرقمنة في إطار اتفاقية التسهيلات والأطر ذات الصلة بها. وتُعَدُّ مبادرات مثل النوافذ البحرية الواحدة ونماذج البيانات الموحَّدة المتوفرة من خلال الوجيز الذي وضعته المنظمة البحرية الدولية وممارسات الوصول في الموعد المطلوب بالضبط أمثلة بارزة على السياسات التي يجب تنفيذها في الواقع العملي. وسيسهم دمج هذه التدابير ذات الصلة بموضوع اليوم العالمي للبحر في العمليات اليومية للموانئ والسفن في تعزيز التميُّز في قطاع النقل البحري من خلال تحسين الفعالية وتخفيض الانبعاثات وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الاضطرابات، مثل حالات طوارئ الصحة العامة.

8. الأمن السيبراني وأمن النقل البحري

مع تسارع وتيرة الرقمنة في قطاع النقل البحري من خلال تبادل البيانات الإلكترونية والأتمتة وأنظمة الموانئ الذكية، تزداد مخاطر الهجمات الإلكترونية وانتهاكات أمن النُظُم. ولذا فقد اعتمدت المنظمة البحرية الدولية خطوطاً توجيهية بشأن إدارة المخاطر السيبرانية البحرية وتعكف حالياً على تنقيحها من أجل مواكبة التهديدات الآخذة في التطور، فضلاً عن تقديم التدريب المعزَّز في إطار برنامج تعزيز الأمن البحري العالمي.

ويشدِّد موضوع عامي 2026-2027، *"من السياسة إلى الممارسة: الدفع قُدماً بالتميز في مجال النقل البحري"*، على الحاجة إلى الانتقال من اعتماد السياسات إلى إدماجها التشغيلي. ويعني دمج تدابير الأمن السيبراني في أنظمة إدارة السلامة، وإجراء التدريبات العملية وتقييمات مواطن الضعف بصفة منتظمة، وضمان التحسين المستمر على الصعيد الوطني وصعيد الموانئ. وسيؤدي التنفيذ الفعال إلى صون البنية الأساسية الرقمية وحماية تدفق التجارة والحفاظ على الثقة في النقل البحري العالمي — مما يجعل الأمن السيبراني ركيزة للتميز في مجال النقل البحري في عالم متزايد الارتباط.

9. حماية البيئة البحرية بما يتجاوز الكربون

لئن كان إخلاء قطاع النقل البحري من الكربون لا يزال أولوية من أولويات المنظمة البحرية الدولية، فإن موضوع اليوم العالمي للبحر لعامي 2026-2027 يدعو إلى التنفيذ الفعال لجميع الصكوك البيئية الأخرى الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية. وتشمل المجالات الرئيسية لحماية النظام الإيكولوجي البحري ما يلي:

- **القمامة البحرية والمواد البلاستيكية:** تنفيذ أحكام المرفق V لاتفاقية ماربول وخطة عمل المنظمة البحرية الدولية لمعالجة القمامة البلاستيكية البحرية، بدعم من شراكات مثل GloLitter.
- **الضجيج المتمدد تحت الماء:** تطبيق الخطوط التوجيهية المنقَّحة الصادرة عن لجنة حماية البيئة البحرية وبناء القدرات من خلال مبادرات مثل GloNoise، وضمان دمج هذه المعايير في تصميم السفن وعمليات الموانئ.
- **مياه الصابورة والحشف الحيوي:** إنفاذ اتفاقية إدارة مياه الصابورة وخطوط عام 2023 التوجيهية المنقَّحة بشأن الحشف الحيوي لمنع انتقال الأنواع الغازية.
- **المناطق الخاصة والمناطق البحرية البالغة الحساسية:** تعزيز الأطر الوطنية لتعيين وحماية المناطق المائية ذات الأهمية الإيكولوجية والاجتماعية–الاقتصادية في إطار اتفاقية ماربول.
- **إعادة تدوير السفن:** مساعدة الدول في تنفيذ وإنفاذ المعايير التقنية لاتفاقية هونغ كونغ الدولية لإعادة تدوير السفن بطريقة آمنة وسليمة بيئياً (اتفاقية هونغ كونغ).

يوجَّه موضوع اليوم العالمي للبحر اهتمام السلطات الوطنية إلى أهمية اعتماد التشريعات، وتطوير آليات الإنفاذ، والتنسيق بين الوكالات لضمان تنفيذ تدابير حماية البيئة هذه خلال العمليات اليومية في قطاع النقل البحري، مما يعود بفوائد ملموسة على التنوع البيولوجي، والقدرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ، والنقل البحري المستدام.

الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية

من أجل صحة المحيطات، وفي إطار موضوع عامي 2026-2027، ستستمر المنظمة البحرية الدولية في الوفاء بالتزاماتها تجاه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والاتفاق بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، وعقد المحيطات، من خلال بناء القدرات والتدريب وعمليات المراجعة، فضلاً عن المساعدة في وضع الأطر التشريعية واللوائح التنظيمية.

- **اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS):** ستواصل المنظمة البحرية الدولية ضمان كون المعايير التقنية التي تعتمدها تجعل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فعَّالة في الواقع العملي، ولا سيما في مجالي سلامة الملاحة وحماية البيئة البحرية.
- **الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاق BBNJ):** عقب دخول الاتفاق حيز النفاذ في 17 كانون الثاني/يناير 2026، تقدِّم المنظمة البحرية الدولية الدعم إلى الدول في مواءمة أنشطة النقل البحري مع تدابير حماية التنوع البيولوجي – من خلال تقديم الإرشاد وبناء القدرات سعياً إلى تحقيق الامتثال.
- **عقد الأمم المتحدة للمحيطات (2021-2030):** ستستفيد المنظمة البحرية الدولية من التقدم العلمي والابتكار في تقديم حلول جاهزة للتنفيذ، وضمان مواكبة الأطر التنظيمية للتكنولوجيات الآخذة في النشوء وللأولويات البيئية.
- **المعاهدة العالمية بشأن المواد البلاستيكية (جمعية الأمم المتحدة للبيئة):** سيُستنَد إلى خبرة المنظمة البحرية الدولية في وضع لوائح تنظيمية بشأن التلوث البلاستيكي الناجم عن السفن لوضع تدابير عملية للدول من أجل دمج الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة في العمليات البحرية، بما يكمِّل اتفاقية ماربول والمبادرات ذات الصلة بها.

الخلاصة

إن شعار *"من السياسة إلى الممارسة: الدفع قُدُماً بالتميُّز في مجال النقل البحري"* يلخِّص رسالة المنظمة البحرية الدولية في لحظة حاسمة، يكون *التنفيذ* فيها المبدأ الراشد. ومن خلال بذل جهود حثيثة على مدار عامين، يمكن للدول الأعضاء والجهات الشريكة تمتين التشريعات الوطنية، وتعزيز إنفاذها، وتحسين التدريب، وتفعيل التدابير الرقمية والبيئية، وترجمة القرارات العالمية إلى نتائج ملموسة تعزز السلامة والأمن والفعالية وحماية البيئة البحرية.

ومن خلال إجراء الإصلاحات المستندة إلى عمليات المراجعة، وتنمية القدرات، ووضع اللوائح التنظيمية القائمة على الأهداف، يمكن لمجتمع النقل البحري الدفع قُدُماً بالتميز في مجال النقل البحري من خلال تطبيق المعايير الدولية، وبالتالي تحقيق فوائد ملموسة والازدهار للبشر ولكوكب الأرض.

***

اليوم العالمي للبحر لفترة السنتين 2026-2027
"من السياسة إلى الممارسة: الدفع قُدُماً بالتميُّز في مجال النقل البحري"

رسالة من أرسينيو دومينغيز
الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية

أرست المنظمة البحرية الدولية، على مدار ما يناهز 80 عاماً، إطار النقل البحري العالمي إذ تحكم أكثر من 50 اتفاقية دولية جوانب الحياة اليومية في قطاع النقل البحري.

إلا أننا يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا – فقد أثبتت التجربة أن القيمة الحقيقية لهذه الصكوك لا تتحقق إلا عندما تُطبَّق على نحو يتسم بالفعالية، يعود بفوائد عملية على متن السفن وفي الموانئ وفي مختلف أنحاء قطاع النقل البحري العالمي.

إن الاختبار الحقيقي والمسؤولية الحقيقية تكمن في التنفيذ، وكيفية الانتقال "من السياسة إلى الممارسة: الدفع قُدُماً بالتميز في قطاع النقل البحري".

ويجسد هذا الموضوع رسالتنا ألا وهي: ضمان أن الإطار التنظيمي العالمي الذي نضعه لا يُعتمَد من حيث المبدأ فحسب، بل يُحوَّل إلى إجراءات فعلية ونتائج حقيقية تحقق فوائد ملموسة للجميع.

وعندما نتحدث عن "الممارسة"، فإننا نتحدث عن بشر. البحَّارة على متن السفن؛ العاملون في الموانئ؛ القائمون على عمليات السفن، والعاملون في إعادة تدوير السفن، وموظفو الرقابة من قِبَل دولة الميناء، والمسؤولون الإداريون القائمون على إدارة شؤون دولة العَلَم.

ولكي يكون قطاع النقل البحري قطاعاً مستداماً حقاً، يجب أن نكفل الشعور بأثر هذه المعايير العالية في كل ميناء وعلى متن كل سفينة – لا على نحو انتقائي ولا على نحو غير متكافئ، بل على نحو عالمي. إن المنظمة البحرية الدولية ملتزمة بالدفع قُدماً بهذا التحول من خلال التعاون التقني والدعم المباشر.

دعونا نتجاوز حدود قاعة المؤتمرات ونحول قراراتنا الجماعية إلى نتائج حقيقية تعود بالفائدة على الجميع.

لقد حان الوقت للانتقال انتقالاً حاسماً من السياسة إلى الممارسة.